الأمم المتحدة

S/2004/499

مجلس الأمن

Distr.: General
21 June 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٥٢٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي – السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك هادئة عموما، باستثناء منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شهدت نشاطا ناشئا عن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على نحو ما ورد وصفه في تقاريري عن تلك القوة.

٣ – وقد أشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة استبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. وكانت القوة تضطلع أيضا، كل أسبوعين، بعمليات تفتيش لمستويات المعدات والقوات في المناطق المحدودة السلاح. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يصاحبون أفرقة التفتيش. وكما حدث في الماضي، قام كل من الجانبين بمنع أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعه، وكذلك بفرض بعض القيود على حرية تحرك القوة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل موظفو الجمارك الإسرائيليون أعمالهم في موقع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

210604 210604 04-39224 (A)

٤ - كما واصلت القوة تقديم التسهيلات إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قُدم العلاج الطبي للسكان المحليين بناء على طلبهم. وخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة مساعدة في عبور ٢١ طالبا ويسرت عبور زوجين لاعتبارات طبية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت القوة الحماية لعرسين.

٥ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل تهديدا لأفراد القوة وللسكان المحليين. وبالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة، فإن هذا التهديد قد ازداد فعلا. وواصلت القوة أيضا دعم الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة بهدف توعية السكان المدنيين بخطر الألغام.

٦ - وبقي قائد القوة اللواء بالا ناندا شارما ومعاونوه على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموما مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت القوة تتألف من ١ ٠٥٠ جنديا، من بينهم عناصر دعم وطنية: من بولندا (٣٥٧) وسلوفاكيا (٩٢) وكندا (١٩٠) والنمسا (٣٦٤) ونيبال (٢) واليابان (٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٨ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها. وقد أنجزت القوة ثلثي برنامج تحديثها الذي يمتد ثلاث سنوات. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٢٤/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا إجماليه ٤١,٨ مليون دولار، بمعدل شهري إجماليه ٣,٥ ملايين دولار، للإبقاء على القوة في الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة استمرار القوة ستقتصر على المبالغ التي اعتمدتها الجمعية العامة.

٩ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ما مقداره ١٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢٧٣ ١ مليون دولار.

رابعا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ – عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٥٢٠ (٢٠٠٣) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دعا أيضا الطرفين المعنيين إلى التنفيذ الفوري لقراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن الحالة في الشرق الأوسط (A/58/278)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٥٧/١١١ و ٥٧/١١٢ المؤرخين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

خامسا – ملاحظات

١١ – لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي – السوري هادئة عموما. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ – ومع ذلك فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ – وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر أساسي. لذلك أُوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها.

١٤ – وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما عليَّ أن أسترعي الانتباه إلى العجز في تمويل القوة. فالاشتراكات غير المسددة تبلغ حاليا نحو ١٧ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا

مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإنني أناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وعلى وجه السرعة، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وختاما، أود أن أشيد باللواء شارما وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

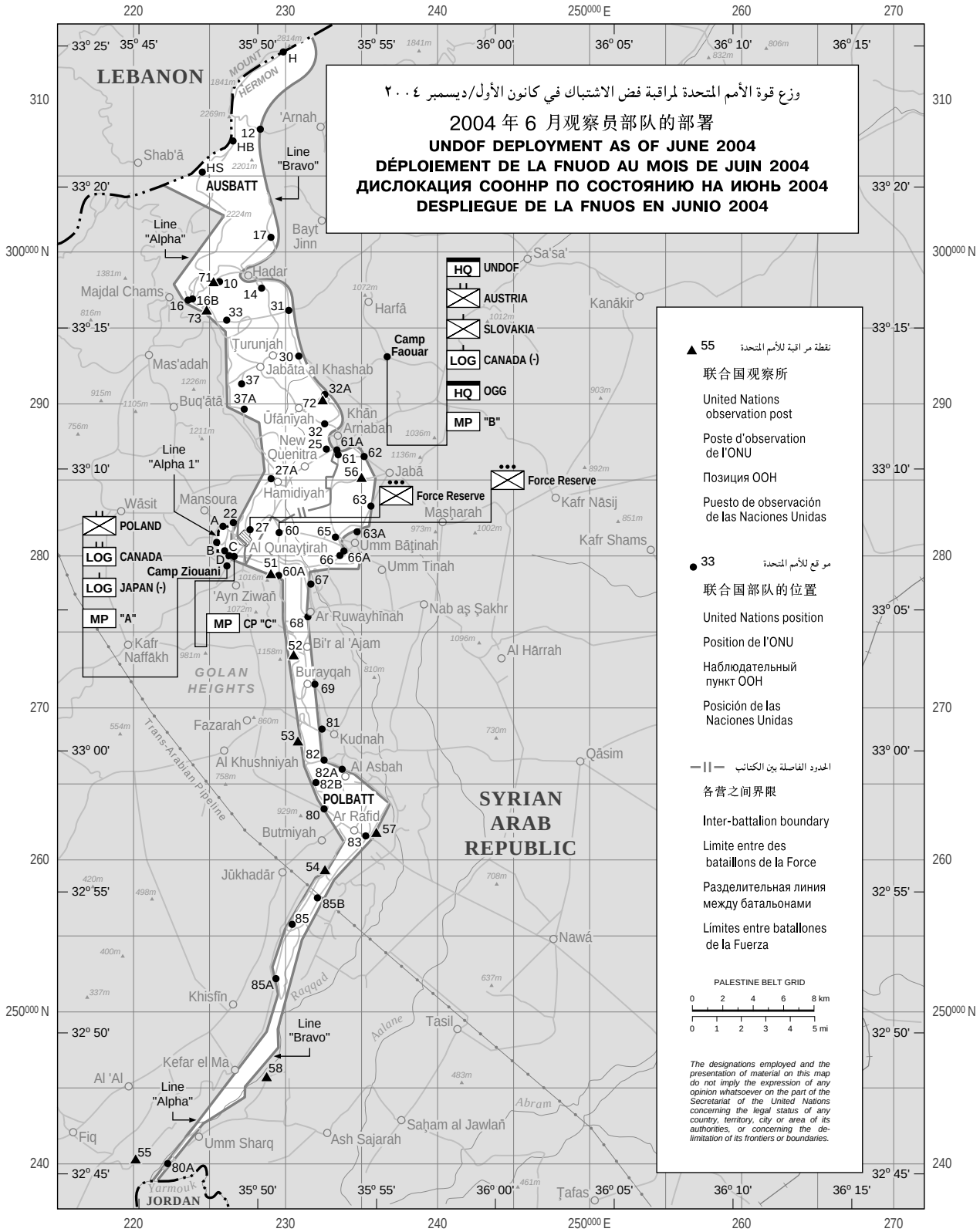

Map No. 2916 Rev. 55 UNITED NATIONS
June 2004 (Special)

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section